تقييم سياسات مكافحة الفقر من خلال مخصصات الميزانية
دراسة حالة الجزائر (خلال الفترة 2015-2022).

The use of budget allocations to evaluate anti-poverty policies
Case study of Algeria (during the period 2015-2022)

نور محمد لمين*

NOUR Mohammed Lamine

كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

mohammedlanine.nour@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام 2022/05/03 ؛ **تاريخ القبول:** 2022/05/12 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/01

ملخص: تستعرض هذه الورقة البحثية أهم السياسات المتبعة في الجزائر لمكافحة الفقر من خلال البرامج الإنمائية والإستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة للعمل على الحد من ظاهرة الفقر والمساهمة في عملية النمو ومحاولة خلق الثروة، خاصة عند رفع مستويات الدخل لأصحاب الدخل المحدودة، وبالتالي رفع نسبة الإستهلاك وخلق دورة إقتصادية أوسع، وفي العصر الحالي لم تعد معضلة الفقر مرتبطة بتأمين الحدود الدنيا لضروريات الغذاء والملبس والمسكن فقط وإنما تعدى ذلك ليشمل جوانب أخرى أصبحت من المعايير الأساسية لتحديد الفقراء، لتمتد المتطلبات إلى الجوانب التعليمية والتربوية، التغطية الصحية والخدمات الإجتماعية الأساسية. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مهمة التحرر والخروج من خطر الفقر ليست بالمستحلية في حال وضعت الموارد والجهود المتاحة في إطارها الصحيح مع تسطير السياسات الممنهجة والعمل على إنجاحها، حينها يمكن القول أن القضاء على الفقر ليس شعارا فقط يرفع في برامج التنمية الوطنية.

كلمات مفتاحية: الفقر؛ برامج تنموية؛ مخصصات ميزانياتية ؛ تحويلات إجتماعية ؛ بطالة.

تصنيفات JEL : J38؛ H72؛ I38

Abstract: This research paper examines the most important policies implemented in Algeria to combat poverty through development programmes and strategies implemented by the state in order to reduce the phenomenon of poverty, contribute to the growth process, and attempt to create wealth, particularly when raising income levels for low-income people, thereby increasing consumption and creating an economic cycle. More broadly, and in the modern era, the problem of poverty is no longer limited to securing the bare necessities of food, clothing, and shelter. but has expanded to include other aspects that have become basic criteria for identifying the poor, such as educational requirements, health coverage, and basic social services.

The study's findings revealed that the challenge of emancipation and escaping the clutches of poverty is not insurmountable if available resources and efforts are channeled into the correct framework with the implementation of systematic policies and work to ensure their success. At the moment, it can be stated that poverty eradication is more than just a slogan used in national development projects.

Keywords: Poverty; Development Programs; unemployment; Budget Allocations; Social Transfers.

JEL Classification Codes: J38 ؛H72 ؛I38

*-المؤلف المرسل: نور محمد لمين، البريد الإلكتروني: cfcnourkca14@gmail.com

تمهيد

يعتبر الفقر في الجزائر ظاهرة معقدة نوعا ما بإعتبار مستويات الفقر في البلاد متنوعة تتراوح بين الفقر المدقع، الفقر العادي ومستويات أخرى قريبة من الفقر، وغالبية الفقراء في الجزائر يندرجون ضمن المستوى الثاني من الفقر (الفقر العادي)، لذا ركزت الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة على إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر في إطار ميكانيزمات جيدة، لكن ما نلمسه في الواقع هو التذبذب في التطبيق الحسن من خلال عدم وضوح النتائج والتحصيلات في البرامج المختلفة مقارنة بالأهداف المسطرة التي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة في الميزانية العامة للدولة، تدخل ضمن الإستراتيجية الواحدة التي تعمل على تحقيق نفس الهدف، وهو مكافحة ظاهرة الفقر ومحاولة الحد منه وتجنب تداعياته على المدى المتوسط والمدى الطويل.

في ضل الأزمة الإقتصادية الراهنة التي إرتفع بفعلها مؤشر الفقر في الجزائر كشفت التقارير أن الوضع في الجزائر لا يختلف كثيرا عن باقي الدول في إفريقيا وفي المنطقة العربية، حيث كشفت آخر الإحصائيات أن 11 مليون جزائري يعيشون في دائرة الفقر على إختلاف مستوياتهم، وفي سياق الحديث عن ظاهرة الفقر في الجزائر فإن غالبية الفقراء في الجزائر لا يمتلكون الدخل الكافي لتلبية الإحتياجات الأساسية اليومية بمفهومه الحديث للفقر في العالم، لذا شكلت الأهداف المرجوة من السياسات المبرمجة لمكافحة الفقر في الجزائر أهدافا لا تختلف عن ما تسمو إليه البرامج الإنمائية للألفية وما بعد 2015 المسطرة في الخطط العالمية لهيئة الأمم المتحدة، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع إلى توفير التعليم الإبتدائي لجميع الأطفال وضمان التكافل الإجتماعي والتغطية الصحية للجميع ورفع معدلات الرفاه، وهي خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي التي حشدت لها جهودا كبيرة خاصة في السنوات الماضية من أجل تحقيق هذه الأهداف، خدمة لسكان العالم الأفقر والأقل حظا. وإنطلاقا مما سبق، وفي ظل التوجه العالمي نحو حتمية مكافحة الفقر، تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها وفق التساؤل الآتي: **ماهي سياسات مكافحة الفقر في الجزائر؟ وما مدى نجاح البرامج الميزانياتية في تحقيق ذلك؟**

الفرضيات

يقوم البحث على تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر بناءا على معطيات نظرية وأخرى إحصائية، والفرضية هي إجابة مسبقة مبنية على تلك المعطيات، لذا يمكن صياغة فرضيات البحث كالتالي:

-وجود علاقة بين الفقر والبطالة ومستوى الدخل للأفراد، تفرض سياسة تشغيلية و سياسة تكافل إجتماعي لمجابهة الظاهرة والحد من تداعياتها .

-أقرت الجزائر عديد البرامج التنموية من خلال الميزانية العامة للدولة للحد من ظاهرة الفقر.

-سياسة التحويلات الإجتماعية والبرامج التشغيلية تهدف للحفاظ على السلم الإجتماعي وتحقيق التكافل الإجتماعي.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في دراسة واقع مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال عرض وتشخيص مختلف السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها الدولة مع التطرق لمختلف البرامج الإنمائية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية ومحاولة مقارنتها بواقع معضلة الفقر في الجزائر وماحققته من نتائج.

المنهج والأدوات المستعملة

تتم الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي كتقديم عام لظاهرة الفقر مع عرض أهم السياسات الوطنية لمكافحة الفقر ومحاولة الحد منه وتجنب آثاره السلبية، مع الإشارة إلى المخصصات المالية في الميزانية العامة للدولة، كما نعتمد كذلك على المنهج التحليلي لتحليل أهم المعطيات الإحصائية وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها خلال الأطوار النظرية للدراسة.

محاور الدراسة

سنحاول الإجابة عن إشكالية الدراسة بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية نلخصها في:

- المحور الأول: الإطار النظري لظاهرة الفقر.
- المحورالثاني: تحليل سياسات وإستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر.
- المحور الثالث: تقييم مخصصات برامج الإستثمارات العمومية وأثرها على الفقر في الجزائر.

I – الإطار النظري لظاهرة الفقر

I – 1 مفهوم الفقر

بالرغم من تعدد الدراسات والتقارير التي تناولت ظاهرة الفقر إلا أن هذا التعدد لا يعبر عن الإختلاف في مفهوم الفقر، فالإختلاف يعود لوجهات النظر أما الظاهرة فهي بمفاهيم متقاربة ومتعددة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومن هذا الإختلاف نقتصر على التعاريف التالية:

➢ تعريف هيئة الأمم المتحدة

–يعرف الفقر حسب منظمة الأمم المتحدة على أنه قصور في القدرة الشرائية بمعنى عدم قدرة الإنسان على توفير جوانب عديدة من حياته ومتطلباته الأساسية للبقاء على قيد الحياة، إلا أن الفقر بات أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمركز رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، ضئالة إمكانية الحصول على التعليم، التمييز الإجتماعي والإستبعاد من المجتمع. أما أسبابه فتتمثل في البطالة، الإقصاء الإجتماعي والضعف الإجتماعي إزاء متطلبات المستوى المعيشي المقبول (حافظ، 2007).

➢ تعريف منظمة التعاون الدولي

–أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، تعرف الفقر على أنه تلك الفئات من المجتمع التي تم عزلها والنظر إليها على أنها محرومة ومحتاجة إلى أبسط متطلبات الحياة الكريمة، وتتكون هذه الطبقة من فئات المسنين، المعوزين، الأيتام دون مؤوى والأفراد ضعفي الدخل (DGT, 2000).

➢ مفهوم الفقر في الإسلام

–أما الفقير في الإسلام فهو الذي لا مال له ولا كسب لائق، يقع موقعا من كفايته، من مطعم وملبس ومشرب ومسكن، وما تلزمه نفقته من غير إسراف ولا تبذير مثل الشخص الذي يحتاج 100 دينار يوميا ويجد أقل من ذلك خلال يومه.

وعليه يمكن القول أن الفقر هو ظاهرة إجتماعية مترامية الأبعاد، يعيش فيها فئة معينة من المجتمع تتراوح حاجاتهم بين القصور في الدخل إلى الإفتقار إلى للإمكانيات الضرورية لتلبية متطلبات الحد الأبسط من حياة الرفاه. (يوسف، 2008)

I – 2 الفقر في العالم

يعتبر الفقر ظاهرة إجتماعية لها إرتباط وثيق بمستوى التنمية، لذا نجد عديد المجتمعات والدول تربط سياسات محاربة الفقر وآليات تجنب عواقبه، ببرامجها الإنمائية الوطنية قصد تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين، وعليه أصبحت قضايا الفقر من إهتمامات برامج التنمية. وحسب التقارير الصادرة عن البنك الدولي فإن رقعة الفقر إتسعت عبر العالم خاصة في العالم العربي، بفعل الإضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمات السياسية بعد سنة 2011 وكذا فشل بعض السياسات والإستراتيجيات الإنمائية المبرمجة من قبل الحكومات المتعاقبة، رغم المحاولات المتكررة لتحسين المؤشرات الإجتماعية للأفراد والجماعات في العقدين الماضيين، وما نجم عن مخلفات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي لا يزال العالم يتخبط في تداعياتها إلى اليوم، ووفقا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، يعيش أزيد من 860 مليون شخص في العالم على دخل يومي يقل عن 1,90 دولار لليوم الواحد، ويشكل هذا العدد من الفقراء ما نسبته 10% من إجمالي سكان المعمورة. إلا أن الجهود المبذولة في البرنامج

الإنمائي للألفية الثالثة من أجل محاربة الفقر وكذا الأهداف السبعة عشر المسطرة في خطة التنمية المستدامة لهيئة الأمم المتحدة آفاق عام 2030، أثمرت نتائج إيجابية للجهود المبذولة بالرغم من كل هذا العدد الهائل من الفقراء في العالم ونذكر من هته الإيجابيات:

-إنخفاض في نسبة العاملين الذين يعيشون في الفقر المدقع من 14,3% سنة 2010 إلى 7 % بداية سنة 2020.

-إنخفاض معدل الفقر في العالم من 16 % سنة 2010 إلى 10 % مطلع سنة 2020.

-القضاء على غالبية بؤر المجاعة خاصة في جنوب آسيا وإفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، التي كانت تعيشها المناطق بسبب الجفاف، الحروب، غياب التنمية والنزاعات القبلية (الحروب الأهلية)، حيث أن الجهود الدولية أثمرت إنخفاضا في عدد الفقراء خاصة في آسيا، وتحديدا في الصين بنسبة 41,60 % خلال 20 عاما الماضية، كما خرج الملايين من دائرة الفقر في دول نامية مثل الهند والبرازيل، إلا أن هناك دولا لاتزال غارقة في الفقر مثل اليمن، الصومال وأفغانستان، ومناطق أخرى لم تحقق إلا تحسنا نسبيا مثل دول في إفريقيا وبعض دول المنطقة العربية، وعليه نستعرض أهم نموذج ناجح في تقليص الفوارق الإجتماعية لا سيما الفقر منها، وهو النموذج البرازيلي الذي أعتبرته الأمم المتحدة أنجح برنامج لمحاربة الفقر في العالم:

➢ النموذج البرازيلي "بولسا فاميليا" (Bolsa Familia)

برنامج دعم إجتماعي صنفته الأمم المتحدة كأفضل برنامج للدعم في العالم، يقوم على توزيع المساعدات بواسطة بطاقات الإئتمان لفائدة الطبقات الإجتماعية المحرومة، لاسيما تلك التي تعيش على حافة الفقر المدقع، ويشكل هذا البرنامج الذي يهدف إلى التخفيف من وطأة الجوع والفقر وتقليص الفوارق الإجتماعية، مبادرة رائدة مكنت من إنتشال ملايين المواطنين من خطر الفقر المدقع وتوفير ظروف العيش الكريم. وقد إستهدف البرنامج أزيد من 11 مليون أسرة فقيرة بكافة المدن والقرى في مختلف أرجاء البرازيل بعدد إجمالي للمستفدين يزيد عن 42 مليون شخص، وساهم في تقليص الفوارق من حيث الدخل، كما مكن الأسر المستهدفة في الإستفادة من مختلف الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم والمساعدة الإجتماعية، باعتبار أن الأمر يتعلق بمبادرة ساهمت بشكل كبير في خفض معدلات الفقر في قوة إقتصادية هي السادسة عالميا، وفي ظل بلد يسجل إحدى أعلى درجات إنعدام المساواة في العالم بالنظر إلى الهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء. (كريم، 2021)

I – 3 محددات ظاهرة الفقر في الجزائر

إن نقص الموارد الإقتصادية الضرورية لتغطية المطالب الإجتماعية للسكان، وحماية مختلف الفئات المهددة بالفقر (الفئات الهشة) شكل أحد أهم المحددات الأساسية لظاهرة الفقر في الجزائر، حيث أن الأزمات الإقتصادية المتتالية التي عاشتها الجزائر بداية من سنوات الثمانينات مرورا بعواقب الإصلاحات الهيكلية والأزمة الإقتصادية بعد 2014، أثبتت أن مستويات الفقر مرتبطة إرتباطا وثيقا بالحالة الإقتصادية للبلاد ومستويات النمو التي تتحقق، كما يمكن أن نلمس محددات الفقر من خلال العناصر المبينة كالتالي: (البنك، 2011)

➢ تعدد مستويات الفقر في الجزائر

- **الفقر المدقع**

وهو عدم قدرة الفرد عل تحقيق المستويات الدنيا من متطلبات العيش وهو أخطر أنواع الفقر في العالم، لذا يعتبر من أولويات البرامج الإنمائية للأمم المتحدة للحد من الظاهرة، وحسب آخر الإحصائيات للبنك الدولي لسنة 2011، حددت الفقر المدقع في الجزائر بنسبة 0,5 % وهو معدل لا يدعو للقلق مقارنة بمعدلات دول إفريقية ودول أخرى بأمريكا اللاتينية أو دول جنوب أسيا.

- **الفقر العادي**

البطالة وظاهرة العمالة غير الرسمية لهما الدور الأساسي في تحديد عدد الفقراء المنتمين لهذا المستوى، حيث دخل عدد معتبر من الأفراد في دائرة الفقر العادي بعد سنة 2015 بسبب تدهور الوضعية الإقتصادية في الجزائر، ولجوء السلطات التنفيذية إلى الحد من مستويات التوظيف في الوظيفة العمومية، مع الإبقاء على أربع قطاعات ضرورية فقط (قطاع التربية الوطنية، الصحة، التكوين والتعليم المهنيي وقطاع التعليم العالي). كما يعيش 75 % من الفقراء في المناطق الحضرية الكبرى، والسبب يعود للأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، الهجرة من الأرياف نحو المدن (النزوح الريفي) ومحالة كثير من أسر المناطق المعزولة والقرى اللجوء إلى المدينة من أجل رفع المستويات التعليمية للأبناء وتحسين المستوياتهم المعيشية.

- **الفقر فوق المستويات العادية (فقر الفئات الهشة)**

تولي الجزائر عناية هامة للفئات الهشة في المجتمع ضمن برامجها التنموية المختلفة، فتعتبر كامل البرامج في خدمة ذات الفئة، من برامج تشغيل وخلق للمؤسسات، وغيرها من مخصصات الإعانات والدعم، حيث يتحدد الفقر فوق المستويات العادية بعدد الأفراد في الأسر وعدد الأطفال ضمن الأسرة الواحدة، لذلك لا يمكن تحديد دخل ثابت قصد تحديد هذا النوع من الفقر، ويختلف هذا النوع من مكان إلى آخر كون أن ضروف العيش للأفراد والجماعات ومتطلبات الحياة تختلف من منطقة لأخرى حسب الضروف الإجتماعية والموروث العقائدي والثقافي والضروف المناخية والطبيعية للبيئة التي تسكنها الفئات الهشة.

➢ **اللجوء إلى البرامج والمساعدات الإجتماعية**

من خلال تفحص الإجراءات المقررة في مخططات العمل للحكومة، التي نلمسها في الواقع من خلال التخصصيات المالية في قوانين المالية السنوية، نجد أن التحويلات الإجتماعية وبرامج مكافحة البطالة مجالها مفتوح أمام جميع فئات أخرى، لكن بالرغم من المزايا والتحفيزات الإجتماعية، نلاحظ وجود توجه للتضييق على الفئات التي لا تستحق برامج المساعدات الإجتماعية وتلجأ إليها بالرغم من عدم أحقيتها في الإستفادة، وعلى هذا الأساس تم إقرار تخفيضات وإمتيازات جبائية لتشجيع المؤسسات الناشئة من أجل المساهمة في إمتصاص ظاهرة البطالة وتقليص حجم سوق العمل الموازي كإتجاه عام لتقليل حجم الفئات المعنية بالتحويلات الإجتماعية وبرامج الحماية الإجتماعية، ومن جملة ما تم تسجليه ضمن قانون المالية لسنة 2022 نجد:

-إقرار تخفيضات الأجراء وتقليل الضغط الضريبي على الدخول الإجمالية (المسافر، 1996).

-تحفيز الإستثمار السياحي مع إعفاءات ضريبية لمدة 10 سنوات.

-تدعيم صندوق المؤسسات الناشئة مع منح إعفاءات وتحفيزات جبائية.

-إعفاء مؤسسات الإنتاج من دفع الرسم على النشاط المهني TAP

-إقرار منح وبرامج إنتقالية للتشغيل والعمل على خلق فرص عمل.

➢ **إنتشار الآفات الإجتماعية**

في السنوات الأخيرة ركزت الدراسات المهتمة بظاهرة الفقر على الصدمات التي قد تقع فيها الأسر الفقيرة، خاصة الأسر حديثة الدخول في دائرة الفقر، ومدى تأثير الظاهرة على المنظومة الإجتماعية، إذ أن الكشف عن الأسر الأكثر تعرضا للفقر يكون نتيجة التعرف على الصدمات الناتجة، لذا يمكن بناء إستراتيجيات وسياسات فعالة يظهر نجاحها أثناء التطبيق، ومن أكثر الآفات الإجتماعية إنتشارا الناجمة عن ظاهرة الفقر نجد: (المسافر، 1996)

-الهجرة غير الشرعية.

-إستفحال الجريمة والجريمة العابرة للحدود (التهريب، تجارة الممنوعات، السرقة،...)

-التسرب المدرسي، عمالة الأطفال، إستغلال الأفراد وإنتشار ظاهرة التسول.

➢ **تفشي البطالة والعمالة غيرالرسمية**

إن جميع إقتصاديات العالم تعيش ظاهرة العمالة غير الرسمية، خاصة في الدول النامية التي تفاقمت فيها الظاهرة خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) بسبب الإجراءات الإحترازية المتبعة في مجابهة الجائحة التي رفعت من معدلات البطالة، حيث ما تم إقراره من إجراءات في الجزائر، أثر بشكل كبير على سوق العمالة بسبب تعطيل غالبية القطاعات الخدماتية من نقل، تجارة، خدمات سريعة (مقاهي، مطاعم، محلات،...) مما ساهم بشكل كبير بتوجه الفاعلين في القطاعات إلى سوق العمل الموازي (العمالة غير الرسمية)، وهذا ما دفع بالحكومة إلى ضخ إعانات شهرية وأخرى دورية خلال مدة الجائحة محاولة منها في إمتصاص ظاهرة العمالة غير الرسمية، والتكفل بأكبر قدر من فئة الفقراء الذين يحسبون على البطالين لكنهم ينشطون فعليا في سوق العمالة غير رسمية. (علي، 2019)

تتجه سياسة التشغيل في الجزائر إلى إعتماد عدد الطالبين للعمل على مستوى وكالات التشغيل المحلية في الجزائر، هم البطالون فعليا المعنيون بالإستراتيجيات المبرمجة للتشغيل، ونلمس ذلك في البرامج الحديثة التي أقرتها الحكومة والمتمثلة في:

-برنامج إدماج المستفدين من جهازي الإدماج المهني والإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات دون غيرهم من أصحاب عقود التوظيف في المؤسسات والإدارات العومية (232.671 مستفيد عند تاريخ 15-04-2022).

-إقرار منحة البطالة (أكثر من مليون مستفيد عند تاريخ 28-04-2022).

-تحويل عقود جهاز الشبكة الإجتماعية إلى عقود عمل غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي (18.000 مستفيد).

I – 4 أسباب الفقر في الجزائر

➢ الأسباب الداخلية

- **أسباب إقتصادية**

إن إستنزاف الموارد الإقتصادية الطبيعية خلال فترات معينة (خاصة خلال فترات الإستعمار)، أدى بعديد من دول العالم الثالث للتخبط في دائرة الفقر لعقود من الزمن رغم البرامج النفذة، بفعل التخلف الإقتصادي الموروث الذي عجز عن مرافقة التطور العالمي، بفعل نقص وسائل الإنتاج، قلة التكنولوجيا والمؤهلين لتسييرها، لذا عند تتبع الخريطة العالمية للفقر نجد الظاهرة تتفشى في القارة الإفريقية، دول جنوب آسيا، أمريكا اللاتينية وبعض مناطق أوروبا الشرقية. (هويدي، 2019)

أما في الجزائر فإن أهم الأسباب التي أدت إلى إرتفاع معدلات الفقر خاصة خلال الفترة ما قبل سنة 2005، نجد:

-فشل بعض البرامج التنموية نظرا ندرة الموارد المالية خلال فترات معينة (إعتمادات الدفع غير كافية).

-غياب التكافل الإجتماعي بين المناطق الأكثر فقرا، لعدم وجود البرامج الإجتماعية لترقيتها (جهوية البرامج الإجتماعية).

-إرتفاع معدلات التضخم وإنهيار العملة الوطنية ساهم في تدهور مستويات القدرة الشرائية.

-الأزمات الإقتصادية والأمنية التي عاشتها البلاد أدت إلى آثار إجتماعية خطيرة (منها ظاهرة البطالة).

-وجود سوق عمل غير رسمي كبير جدا في الجزائر، أدى إلى عدم فعالية بعض السياسات التشغيلية وبرامج الدعم الحماية الإجتماعية للفئات المعنية، وهذا ما يصعب المهمة في معرفة الأرقام الصحيحية المتعلقة بالبطالة في الجزائر. (هويدي، 2019)

- **أسباب إجتماعية**

إن ضعف المستويات التعليمية والتكوينية لأفراد الأسرة الفقيرة يساهم في إستفحال الظاهرة، مع دوامها داخل نفس المحيط، وسوق الشغل اليوم يطلب اليد العاملة المؤهلة، لذا عملت البرامج التكوينية في الجزائر على إدراج التخصصات المهنية المطلوبة في للمساهمة في إمتصاص البطالة خاصة من فئة الشباب المتواجدين في المناطق الداخلية والصحراوية، حيث إستفادت المناطق من برامج تنموية خاصة (برنامج تنمية الهضاب العاليا وبرنامج تنمية الصحراء) بمخصصات مالية جد معتبرة في ضل الأريحية المالية التي عاشتها الجزائر قبل سنة 2014 بفعل الإرتفاع الجيد لأسعار البترول. ومن أهم مهام البرنامجين الخاصين هو تقوية المنشئات التربوية

والبيداغوجية، البنى التحتية الثقافية والإجتماعية وكذا البنى التحتية الإدارية، وقصد مواصلة المهمة تم إحياء البرنامجين ضمن برنامج واحد وبمخصصات مالية ثابتة (حساب تخصيص خاص). (القانون رقم 21-16، المؤرخ في 30-12-2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022)

- **أسباب ديموغرافية**

يعتبر النمو السكاني المفرط أو ما يعرف بالإنفجار الديموغرافي الناتج عن عدم التحكم في المعدلات الطبيعية لمعدل تطور السكان، أحد أهم الأسباب الطبيعية للفقر في العالم بصفة عامة، إذ يعتبر النمو من أهم محددات الفقر في الجزائر حيث أن الزيادة في عدد السكان التي لا تتوافق مع الزيادة في الدخل الوطني مما يعرقل عملية التنمية ويساهم في تفاقم ظاهرة الفقر، ووفق الإحصاء العام للسكن والسكان "RGPH" الذي يجرى كل 10 سنوات، نلاحظ وجود معدلات تطور لعدد سكان كبير نوعا ما إذا ما تم مقارنتها بمعدلات لدول شهدت تحسنا مقبولا في تخفيض معدلات الفقر لديهم، والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر بالإعتماد على المعدل 2,4 % وهو معدل النمو في عدد السكان الذي توصل إليه الإحصاء العام للسكن والسكان "RGPH 2008": (الديوان الوطني للإحصاء، 2008)

الجدول (01): تطور النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة (2015-2021) **(الوحدة: نسمة)**

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان	39.455.360	40.402.288	41.371.940	42.364.870	43.381.625	44.422.785	45.488.930

من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات ONS (الإحصاء العام للسكن والسكان RGPH 2008 ومعدل النمو السنوي).

- **أسباب سياسية**

نمط عمل النظام السياسي يساهم في تفاقم ظاهرة الفقر أو العمل على الحد منه، فالنظام السياسي القائم في الدولة هو من يوجه السياسات الإقتصادية والسياسات الإجتماعية في البلاد، إذ أن البرامج الإنمائية الوطنية هدفها العام هو تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للسكان بناءا على مخصصات ميزانياتية، لذا فالعمل على محاربة الفقر يفرض تبني الحلول الفعالة في تلك البرامج دون تحيز للمنطقة أو العرق أو الإنتماء السياسي مع مراعاة خريطة الفقر في البلاد. (رائد ، الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، 2012)

إن ضعف العامل السياسي يؤدي حتميا إلى الإضطراب في العوامل الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى فعالية البرامج الموجهة لمجابهة ظاهرة الفقر، وهو ما نلمسه فعليا خلال فترة التسعينات في الجزائر بسبب الضروف الأمنية والإضطرابات السياسية التي عاشتها البلاد، فالمتتبع لمعدلات الفقر وعدد الفقراء في الجزئر يلاحظ أن البرامج التي تتصادم مع واقع سياسي مضطرب لا تنجح، ونلمس ذلك من خلال معدلات البطالة للفترة التالية:

الجدول (02): التغير في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) **(الوحدة: نسبة مئوية %)**

السنة	1990	1992	1996	1999	2004	2008	2011	2020
معدل البطالة	18,10	23,45	27,90	29,15	18,12	12,41	12,32	12,40

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

➢ **الأسباب الخارجية**

- **الأوضاع الإقليمية**

منذ سنة 2000 إلى غاية مطلع سنة 2020 نجح العالم في تقليص معدلات الفقر العالمية إلى النصف، حيث سجل معدل فقر قدره 08 % سنة 2020 إلا أن هذا النجاح يبقى غير كافي نظرا لتواجد تفاوت كبير بين الدول النامية والأخرى المتخلفة في معدلات الفقر العادي والفقر المدقع، وأسباب هذا التفاوت وعدم التوازن في معدلات الفقر يعود إلى:

- **الأزمة المالية العالمية 2007-2008**: رمت الأزمة المالية العالمية لسنة (أزمة الإئتمان العقاري) بتداعياتها على كل دول العالم وبالأخص الدول الريعية مثل الجزائر، بإعتبار الجزائر إقتصادها الطاقوي مرتبط أيضا بإقتصاد بالو.م.أ منبع الأزمة. (داود، 2018)
- **إنهيار أسعار الطاقة في الأسواق العالمية:** شهدت أسواق الطاقة العالمية إنهيار رهيبا للأسعار بداية من سنة 2014 أثرت تأثيرا مباشرا على جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، إذ تعتبر أكبر مرحلة للعجز الموازناتي منذ الإستقلال حيث لم تتخطى الميزانية العامة للدولة العجز الموازناتي بداية من السنة المالية 2015 إلى غاية اليوم. (داود، 2018)
- **الأزمات والحروب في المنطقة (الدول العربية ودول الساحل):** بإعتبار الجزائر دولة آمنة أدى ذلك إلى نزوح السكان من مناطق النزاع الإفريقي، ومناطق النزاع العربي (سوريا، ليبيا وفلسطين) إلى الجزائر بحثا عن الأمن والغذاء والمسكن المؤقت، ولتأمين ذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية إنشاء برامج إستعجالية في إطار الشرعية الدولية وتفاديا لدخول النازحين في سوق العمل غير الرسمية، تجنبا لإرتفاع معدلات مستويات البطالة والوعاء المطالب بالعمل من الجزائريين. (رائد ، الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، 2012)
- **جائحة كورونا (كوفيد 19):** أصدرت الأمم المتحدة برامج للإستجابة لتداعيات الأزمة في حينها، وتتمثل في إجراءات إقتصادية وإجتماعية تم تمويلها من قبل الأمم المتحدة في إطار "صندوق الأمم المتحدة للإستجابة والتعافي من جائحة كورونا".

- **تبني برنامج التكييف والتعديل الهيكلي**

بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في جانب السياسة الإقتصادية الكلية بعد تطبيق برامج التكييف والتعديل الهيكلي، إلا أنه قد نجمت آثار سلبية أثرت على مختلف الجوانب الإجتماعية في الجزائر، خاصة على الفئات محدودة الدخل، ومن الآثار السلبية نجد "إرتفاع معدلات البطالة، تدهور القدرة الشرائية بسبب إرتفاع نسب التضخم والإنخفاض الملموس في الأجور، بروز مستويات متفاوتة في الدخل وزيادة مشكلات التغطية الصحية والخدمات الإجتماعية". كل هذا ساهم في تقليل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (GNP) مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في مباشرة بعد تطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية، مما صعب المهمة في فترات سابقة للحد من الظاهرة الفقر.

II- تحليل سياسات وإستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر

II – 1 السياسة الوطنية للتشغيل

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM" المخول الوحيد بتسيير وتنظيم سوق العمل في الجزائر، في إطار نشاط الوساطة الكلاسيكية في سوق الشغل، حيث من حق كل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل مهما كان المستوى التأهيلي له، الإستفادة من العمل عن طريق الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والإقتصادية أو الخاصة. (المرسوم التنفيذي رقم 06-77، 2006)

- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني DIAP** (المرسوم التنفيذي رقم 22-85، 2022)

يعتبر أهم جهاز في إطار السياسة الوطنية للتشغيل، أنشأ هذا الجهاز سنة 2008 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 آفريل 2008، وهو جهاز مسير من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل يهدف لتحقيق الأهداف التالية:

-تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين.

-تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لا سيما عبر برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.

يستفيد من الجهاز ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين وهم:

-الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

-الشباب حاملي شهادات التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني والتمهين أو الذين تابعوا تربصا مهنيا.

-الشاب بدون تكوين ولا مستوى تعليمي أو تأهيلي. (المرسوم التنفيذي رقم 08-126، 2008)

يستفيد هذا الجهاز من تخصيصات مالية بعنوان ميزانية التسيير لوزارة العمل، التشغيل والضمان الإجتماعي لتغطية تعويضات شهرية للمستفدين حسب مستوياتهم التأهيلية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (03): تفصيل الأجور والمنح لأصحاب عقود المساعدة على الإدماج المهني **(الوحدة: دج)**

القطاعات	الفئات المعنية	قيمة المنحة
بعنوان المؤسسات، الإدارات، الهيئات العمومية والجماعات المحلية	حاملوا شهادات التعليم العالي	15.000
	التقنيون السامون	10.000
	المستفدون من عقود الإدماج المهني	8.000
	المدمجون في إطار الورشات	12.000
بعنوان المؤسسات الإقتصادية العمومية	المنصبون في القطاع الإقتصادي	6.000
بعنوان القطاع الإقتصادي الخاص	المنصبون بمؤسسات الإنتاج	6.000
	المنصبون لدى الحرفيين	4.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة العمل، التشغيل والضمان الإجتماعي، 2020.

➢ منحة الشبكة الإجتماعية

يعتبر أحد برامج الإدماج الإجتماعي والمهني للأشخاص المعوزين القادرين على العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و59 سنة، ويتعلق الأمر ببرنامج موجه نحو مكافحة التهميش الإجتماعي من خلال إدماج الفئات الإجتماعية المعوزة في ورشات نشاطات مقابل تعويض مالي قدره 5.460 دج، وهذا ما يعبر بصفة صريحة عن الغياب التام لقاعدة إعادة التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع الواحد في البرامج الإجتماعية التي تساهم في إمتصاص البطالة. (ADS، 2022)

➢ برامج الإدماج الإجتماعي عن طريق جهاز المساعدة على الإدماج الإجتماعي DAIS

تم وضع هذا االجهاز حيز الخدمة بداية من سنة 2008، ويهدف إلى الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات (شهادات التعليم العالي وشهادة تقني سامي)، وهو جهاز مخصص للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، وحددت المنحة المدفوعة للمستفيدين كما يلي:

-10.000 دج للشباب حاملي شهادات الدراسات العاليا.

-8.000 دج للشباب حاملي شهادات تقني سامي.

وقد تم تحويل جميع عقود المعنيين الذين هم في حالة نشاط عند تاريخ 31-10-2019 إلى برنامج عقود ما قبل التشغيل للإستفادة من إجراءات الإدماج القررة نهاية سنة 2019. (CNES, 2008)

➢ **إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات** (المرسوم التنفيذي رقم 19-336، 2019)

هو إجراء خصص للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات، الموجودين في حالة نشاط عند تاريخ 31-10-2019 في رتب موظفين وعقود عمل غير محددة المدة في مناصب توافق مؤهلاتهم العلمية، ويدخل هذا الإجراء الإستثنائي ضمن الجهود الرامية لإمتصاص البطالة في أوساط الشباب، ومحاربة الآفات الإجتماعية ومحاولة الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وقد تم إدماج المستفيدين على ثلاث مراحل كما هو موضح في الجدول:

الجدول (04): عدد المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات.

فترات الإدماج	عدد المستفدين من الإدماج	نسبة الإدماج
مجموع المدمجين إلى غاية 15-04-2022	232.671	% 71,33
في طور الإدماج	93.510	% 28,67
المجموع الكلي بعد نهاية الإدماج	326.181	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة العمل، التشغيل والضمان الإجتماعي، 15-04-2022

➢ **منحة البطالة** (القانون رقم 21-16)

هي برنامج مخصص لمرافقة طالبي العمل لأول مرة، يهدف إلى تحفيزهم والتكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل ، حيث كلفت الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير إجراءات الإستفادة من المنحة، أنشأت هذه المنحة بداية من 28 فبراير 2022 بموجب قانون المالية لسنة 2022، خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره (80.228.000.000 دج) مقيد في ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي، وبلغ عدد المستفيدين من هذا الجهاز إلى غاية 28 آفريل 2022 أكثر من مليون مستفيد حسب تصريح الوزير الملكف بالبرنامج.

➢ **تحويل عقود جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85/22 المؤرخ في 25 فبراير 2022 يتم تحويل عقود الأعوان الموجودون في حالة نشاط فعلي بالمؤسسات والإدارات العمومية العاملين بصفة فعلية إلى غاية 31 ديسمبر 2021 المعدة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي (مدة 05 ساعات في اليوم)، وذلك إبتداءا من الفاتح من شهر مارس 2022، حيث يسمح هذا الإجراء للمستفيدين بالإنتقال من تعويض شهري قدره 5.400 دج إلى تعويض قدره 13.000دج، مع منح حقوق جديدة تتمثل في ضمان الحقوق في الضمان الإجتماعي والتقاعد، كما ستسمح المراجعة الإستثنائية لأصناف الموظفين والعمال مهنيين المقررة بداية من شهر مارس 2022 بالإنتقال إلى أجر خام يفوق 15.000 دج. (المرسوم التنفيذي رقم 22-85، 2022)

قدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية العدد الإجمالي للمعنيين بالإستفادة، 180.000 مستفيد يتم إدماجهم في البلديات وبعض المؤسسات العمومية، تدفع أجورهم من إعانات تخصيص خاص لفائدة البلديات، وهذا ما يشكل تكليفا ماليا جديد للميزانية العامة للدولة.

II – 2 سياسة البرامج الإجتماعية ذات الخصوصية

➢ **الإعانات الإجتماعية**

هي إعانات موجهة للعموم من ذوي خصوصيات تميزهم عن باقي الأشخاص أصحاب الدخول المستقرة، ويتمثل أغلبها في إعانات إجتماعية، الغرض منها حماية فئات من المجتمع وتمكينها من القدرة الشرائية، الصحة، التعليم وغيرها من بعض المتطلبات. ويمكن حصر الفئات في:

-منح شهرية أو ظرفية لفائدة الأشخاص المعوزين، ولفائدة بعض العائلات المحرومة.

-التكفل بمنح وشبه أجور لفئات الشباب وهو يدخل ضمن السياسة التشغيلية.

-التكفل بالحالات الصحية الخطيرة التي لا تغطيها مصالح الضمان الإجتماعي.

-العمليات التضامنية المختلفة (العادية أو الطارئة).

وتتمثل الإعانات الموجهة للفئات المعنية من المحتاجين في إعانات شهرية أو ظرفية أو مخصصة لمنطقة دون سواها، كما قد تكون هته الفئات ذات دخل متوسط أو محدود لكن تعرضت لتداعيات ناجمة عن حالة قوة قاهرة مثل الأوبئة والأزمات والكوارث ونذكر من بينها:

-منحة العملية التضامنية بمناسبة شهر رمضان، بقيمة 10.000 دج.

-منحة التمدرس للفئات الهشة وفئات البطالين، بقيمة 5.000 دج لكل تلميذ.

-المنحة الشهرية الإستثنائية لتفادي آثار جائحة كورونا، قيمتها ما بين 10.000 دج و 30.000 دج وهي منحة ظرفية بمناسبة الوباء العالمي فقط، يستفيد منها أصحاب المهن الحرة والحرفيين. (المرسوم التنفيذي رقم 20-69، 2020)

مصدر تمويل هته الإعانات الخاصة هو ميزانية الدولة، بإستثناء مساهمة ميزانيات الجماعات المحلية فيما يخص المنحة التضامنية بمناسبة شهر رمضان.

➢ برامج الحماية الإجتماعية

تأثر جوانب الضعف الإجتماعي على مستويات الفقر في الجزائر، لذا نجد برامج الحماية الإجتماعية تعمل على تحقيق أهداف تكاملية تدخل ضمن دائرة مكافحة الفقر وتتمثل في (برنامج الألفية الثالثة، 2021):

-محاربة الفقر وتشجيع الإنتاج.

-رفع مستويات التغطية الصحية.

-تحسين المستوى التعليمي.

-المساواة بين الجنسين في الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

-توفير مناخ مناسب للتنمية البشرية.

ومن أهم البرامج الخاصة بالحماية الإجتماعية حيز الخدمة في الجزائر نجد:

- **المنحة الجزافية التضامن AFS**

يعد جهاز المنحة الجزافية للتضامن من أهم برامج الدعم الإجتماعي التي وضعتها الدولة من خلال التكفل بالفئات الإجتماعية الهشة والمعوزة التي ليس لها دخل وغير قادرة على العمل على غرار الأشخاص المسنين، الأشخاص المعوقين، النساء ربات عائلة بدون عمل وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تسبب العجز. (المرسوم التنفيذي رقم 94-336)

وحسب آخر الإحصائيات لوكالة التنمية الإجتماعية ADS فإنه تم تسجيل عدد إجمالي للمستفدين من المنحة قدرة 929399 مستفيد إلى غاية شهر آفريل من سنة 2022. (ADS، 2022)

II – 3 سياسات دعم الأسعار

➢ مبررات سياسة دعم الأسعار

إن النمط السياسي والإقتصادي المتبع في البلاد منذ الإستقلال وبإعتبار الجزائر دولة فتية فرض عليها إنتهاج سياسة خاصة لدعم الأسعار، خاصة أسعار المواد الإستهلاكية والمواد ذات الإستعمال الواسع (القمح والحبوب، حلوب البدرة المستورد من الخارج، الأدوية، الوقود والبنزين وأسعار الكهرباء والغاز،...) تتمثل هته الدوافع في:

- تحسين المستويات المعيشية للسكان (الغذاء، الصحة، السكن،...).
- حماية الفقراء وختلف الطبقات الهشة من أشكال الآفاق الإجتماعية التي قد تنجم عن الفقر.
- خلق السلم الإجتماعي ومحاولة المحافظة على الإستقرارات السياسية في البلاد (إعتبارات سياسية).
- إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.
- المساهمة في تحسين الدورة الإقتصادية من خلال تنشيط الإستهلاك والإنتاج (الإجتماعي، 2010).

➢ دعم السلع في الجزائر

- **دعم أسعار الطاقة والوقود**

يشكل الدعم الموجه لأسعار الطاقة والوقود في الجزائر أكبر أشكال الدعم الضمني (دعم غير مباشر)، ويستفيد منه كل السكان على إختلاف مستويات دخولهم، ويستفيد منه حتى الأجانب المقيمين أو في وضعية مؤقتة، كما تستفيد منه كل القطاعات والنشاطات الفاعلة في (المجال الإقتصادي، الإجتماعي، الإداري،...) وهذا ما يشكل أحد أشكال اللاعدالة في إعادة توزيع الثروة في الجزائر، وبالتالي يعتبر أحد أهم الحوافز للإفراط في إستهلاك الطاقة.

إن عدم الولوج إلى إستراتيجيات فعالة في إيصال الدعم إلى مستحقيه ساهم في خلق إشكال كبير، والأمر الذي يهدد مواصلة الدعم الضمني للطاقة في الجزائر يتمثل في تهريب الوقود ومشتقات المحروقات إلى دول مجاورة، حيث خلال سنة 2020 كلف تهريب الطاقة من الجزائر نحو الخارج الخزينة العمومية خسائر قدرها 02 مليار دولار، فالقضاء على أشكال التهريب للطاقة في الجزائر يجب أن يكون بالقضاء على الحوافز.

عند دراستنا للقطاعات التي تستهلك الطاقة في الجزائر (المستفيدين من الدعم للطاقة) نلاحظ أن، القطاع السكني وقطاع المواصلات هما الأكثر إستفادة من أشكال الدعم بنسبة قدرها (47 % + 21 %) على التوالي من إجمالي الإستهلاك خلال عشر سنوات الأخيرة، حيث نجد 68 % من إجمالي الإستهلاك يعود على جميع فئات المجتمع دون مراعات لمستويات الدخل، كما هو موضح في الشكل: (لحول و سمير، 2021)

الشكل (01): توزيع الإستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2020)

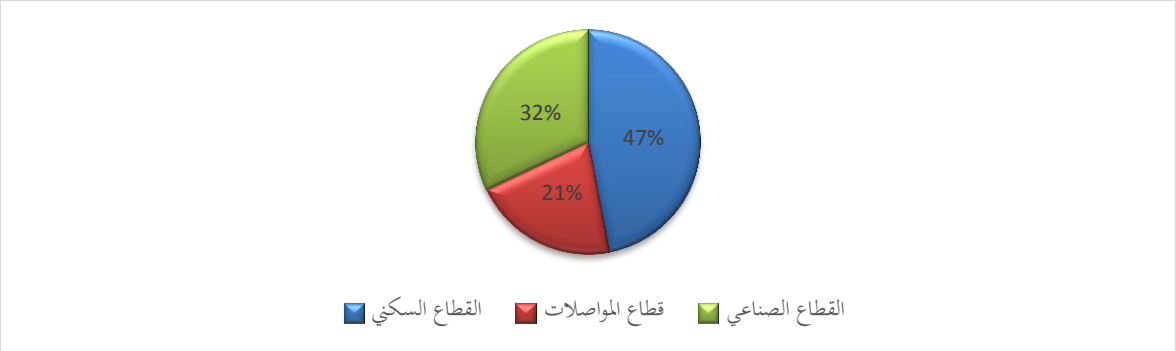

المصدر: مجلة الإقتصاد والبيئة، لعيسوف سمير، لحول كمال، تقييم سياسات دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الإقتصادية، العدد 02، أكتوبر 2021،

- **دعم أسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع**

تعمل الحكومات عبر العالم على تبني سياسات لدعم القدرات الشرائية لمواطنيها خاصة أصحاب الدخل المحدود، وتتمثل هذه الإعانات في مساهمة من الميزانيات العامة لتخفيض السعر الحقيقي للسلع ذات الإستهلاك الواسع، وتوفيرها للمستهلكين بأسعار توافق قدراتهم الشرائية، وقد تبنت الدولة الجزائرية هذه السياسة بعد الإستقلال مباشرة في إطار النهج الإجتماعي الذي فرضته ضروف الخروج من حرب الإستقلال بإعتبار أن كل الشعب الجزائري كان في دائرة الفقر بإستثناء طبقة خاصة، وتعتبر الجزائر دولة رائدة في المجموعة العربية والدول الإفريقية في مجال سياسة دعم أسعار المواد الأساسية ذات الإستهلاك الواسع خاصة (الغذاء، الدواء والطاقة)، فقد قدر حجم الإنفاق الحكومي بما قيمته 02 مليار دولار على مادة القمح لوحدها سنة 2021، ويعتبر هذا داعما للغذاء الأساسي لجميع السكان، كما تعمل الحكومة على دعم الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب من خلال التكفل بإنتاج الفلاحين بأسعار أكبر مما هو متداول في السوق المحلية وإعادة طرحها للإستهلاك اليومي بأسعار أقل من تكاليف الشراء والتخزين وهو أحد أشكال دعم الضمني للأسعار، ويدخل هذا ضمن المحاور التالية:

- سياسة دعم الأسعار للمواد واسعة الإستهلاك للجميع (خاصة الفقراء).
- المحافظة على إحتياطات الصرف من العملة الصعبة.
- تدعيم الإنتاج المحلي وبالتالي خلق دورة إقتصادية متكاملة تساهم في خلق مناصب العمل وتدعيم الإستهلاك.
- حماية قدرات الفلاحين في مواصلة الإنتاج خاصة صغار الفلاحين، في إطار تنمية الريف وساكنة الأرياف.

II- 3 تقييم التحويلات الإجتماعية في الجزائر

تأخذ التحويلات الإجتماعية في الجزائر طابع الدعم المباشر أكثر من طابع الدعم الضمني، وتمس الكثير من فئات المجتمع في مجالات تدخل مخصصات التحويلات الإجتماعية، وهذا ما يعاب على الإستراتيجية المتبعة في مجال الدعم المباشر، إلا أن الدعم المباشر أقل عيوبا من الدعم الضمني الذي يذهب في شكل إعانات موجهة لدعم أسعار (الغذاء، الطاقة، التحفيزات الجبائية،...)، ويستفيد منها الأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة أكثر من الفقراء في الجزائر، لكن نجد التحويلات الإجتماعية في الجزائر ترتكز على مجالات التدخل الأنفع للفئات الهشة وفئات الدخول الضعيفة والمحدودة وهي:

- عدم برامج السكن للفئات الهشة والعمال والموظفين محدودي الدخل وأصحاب الدخول المتوسطة.
- دعم المعاشات والمنح ودعم السياسة الصحية.
- دعم فئات المجاهدين وأرامل الشهداء وذوي الحقوق.
- دعم العائلات ودعم المحتاجين، الطبقات الهشة، أصحاب الدخل الضعيف.

وفيما يلي نستعرض المخصصات الميزانياتية للتحويلات الإجتماعية خلال الفترة موضوع الدراسة:

الشكل (03): قيمة التحويلات الإجتماعية المخصصة خلال الفترة (2015-2022) **الوحدة (مليار دج).**

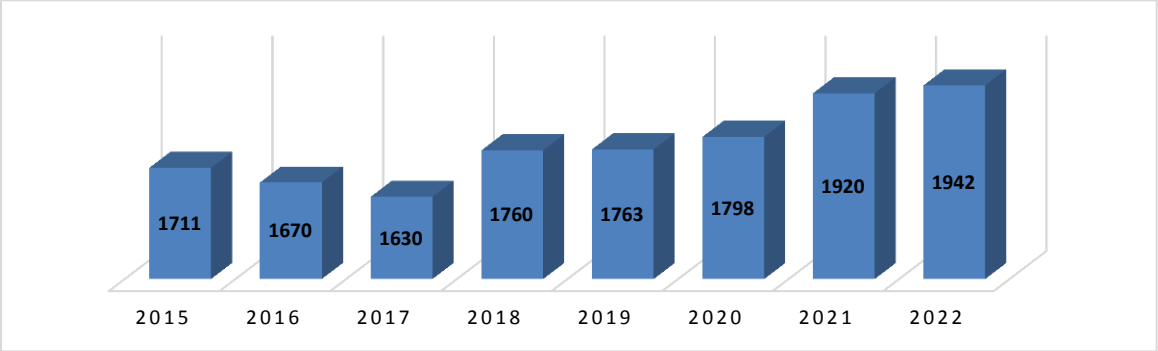

المرجع: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للميزانية وقوانين المالية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2022.

- **تحليل**

تعتبر قيمة التحويلات الإجتماعية المخصصة لسنة 2017 الأضعف خلال فترة الدراسة، حيث عرفت تراجعا بنسبة 02,39% مقارنة بسنة 2016، وتراجعا بنسبة 04,73% مقارنة بنفس السنة، وتم تخصيص غلاف مالي قدره 1763 مليار دج كتحويلات إجتماعية لسنة 2019 مقابل 1760 مليار دج لسنة 2018 وهو ما يعادل نسبة 21 % من مجموع ميزانية الدولة ويعود سبب هذ الإستقرار من المخصصات، إلى الأزمة المالية الناتجة عن العجز الموازناتي الذي نجم عنه تجميد لعديد المشاريع الإستثمارية ضمن ميزانية التجهيز، وتخفيض حجم التوظيف الجديد في المؤسسات والإدارات العمومية بداية من سنة 2015، فأدت هته الإجراءات إلى إهتمام الدولة بالتحويلات الإجتماعية (على حساب التوظيف وخلق مناصب الشغل).

نضرا لما نجم عن مخلفات الأزمة الإقتصادية التي عاشتها البلاد بداية من سنة 2014 بعد إنهيار أسعار البترول، لكن شهدت التحويلات الإجتماعية تحسنا ملحوضا سنة 2021 بمعدل 07,85 % مقارنة بسنة 2020، أما مخصصات 2022 فقدرت ب 1942 مليار دج بما يعادل حوالي 20 % من إجمالي الميزانية العامة للسنة المعتبرة و 08,40% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نستعرض تفصيل لمخصصات التحويلات الإجتماعية للسنوات من 2019 إلى 2022 حسب وجهة تخصيصها:

الجدول (07): توزيع التحويلات الإجتماعية للفترة (2019-2022) **(الوحدة: مليار دج)**

وجهة التحويلات	2019	2020	2021	2022
دعم المجاهدين	185	190	196	196,05
دعم العائلات	445	445	458,4	597,7
السياسة العمومية للصحة	336	335	408	361
دعم السكن	350	340	224,05	247,02
إعانات التقاعد	290	302	320	322
تحويلات لوجهات أخرى	187	186	313,55	218,23
المجموع	**1763**	**1798**	**1920**	**1942**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة المالية والقوانين المالية لسنوات (2019-2022)

III- تقييم مخصصات برامج الإستثمارات العمومية وأثرها على الفقر في الجزائر

يجب أن تمتد ثمار التنمية إلى جميع الجهات وجميع المواطنين من خلال تدارك الفوارق الإجتماعية والتنموية بين الولايات الشمالية وولايات الهضاب العليا والجنوب، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والجبلية، و بين التجمعات السكانية الرئيسية وتلك في التجمعات المبعثرة وكذا سكان الأرياف، ولتحقيق ذلك لابد من الإستغلال الأمثل لمختلف البرامج التنموية، لذا نتطرق لأهمها وهو ما يتوافق مع الفترة المقررة في البحث، وأهم البرامج نجد:

III – 1 النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2016– آفاق 2030)

في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة خلال سنة 2016، إذ يهدف إلى تحقيق معدل نمو بنسبة 6,5 % سنويا خارج قطاع المحروقات خلال الخماسي الأول والخماسي الثاني من فترة البرنامج، وتم هيكلة هذا النموذج على ثلاث مراحل للتنفيذ وهي (راوية، 2019):

- **المرحلة الأولى من النموذج (2016–2019):**

تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.

- **المرحلة الثانية من النموذج (2020–2025):**

ستكون مرحلة إنتقالية هدفها تدارك الإقتصاد الوطني.

- **المرحلة الثالثة من النموذج (2026–2030):**

وهي مرحلة إستقرار وتوافق يكون في أخرها الإقتصاد قد إستنفذ قدراته الإستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الإلتقاء عند نقطة التوازن. (راوية، 2019)

- **أثر برامج دعم وتوطيد النمو الإقتصادي على الفقر**

أصبح الفقير اليوم يتعدى في إحتياجاته النقص الكلاسيكي للحاجات العامة للأفراد، من غذاء، دواء ولباس، فقد تعدى ذلك لإحتياجات كانت من الكماليات سابقا، فالذي لا ملك 1.9 دولار يوميا هو فقير عادي بالمفهوم العالمي، أما اليوم في الجزائر صاحب هذا الدخل هو في فقر مدقع، فمستويات المعيشة وتغطية الخدمات الإجتماعية الضرورية تختلف من دولة لأخرى وتختلف داخل نفس الدولة من إقليم لآخر، لذا فأن البرامج الخاصة بالهضاب العاليا والجنوب وكذا حسابات التخصيص الخاص لفائدات الطبقات المحرومة، تعمل على دعم فئات وطبقات من المجتمع دون غيرها، ونحكم على مدى فعالية أي الإستثمار عمومي من خلال تحسين المستويات المعيشية للسكان وما حققه هذا الإستثمار من مناصل عمل دائمة.

- **الأثر على المستوى المعيشي**

تهاسم برامج توطيد النمو الإقتصادي في تحسين المستويات المعيشية من خلال العمل على توفير متطلبات ضرورية للخروج من دائرة الفقر بفعل العمل على تحسين المؤشرات الإجتماعية للسكان بإنجاز مشاريع تنموية تدخل ضمن ضروريات العيش الكريم وذلك من خلال برنامجين أساسين هما، البرنامج البلدي للتنمية وبرنامج تنمية مناطق الضل.

- **أثر برامج على معدلات البطالة**

من أهم الأهداف للإستثمارات العمومية لأي مشروع عمومي هو خلق أكبر قدر من اليد العاملة المؤقتة (اليد العاملة التي تساهم في الإنجاز) واليد العاملة الدائمة (اليد العاملة التي تسير المشروع بعد الإنجاز)، لذا نجد جميع الإستثمارات العمومية التي تنجزها الميزانية العامة للدولة تهدف لإمتصاص معدلات البطالة.

III – 2 أهم مخصصات البرنامج

➢ صناديق الإستثمار

أنشأت هته الصناديق بموجب قوانين المالية السنوية وقوانين المالية التكميلية والمقدر عددها حاليا بأكثر من 45 صندوق، أهمها صندوق التنمية في مناطق الهضاب العليا وصندوق التنمية في مناطق الجنوب، اللذين تما دمجهما ضمن حساب تخصيص خاص جديد، تفتح هذه الصناديق بعناوين حسابات تخصيص خاص، وتعمل قوانين المالية على تزويد كل صندوق منها بغلاف مالي خاص وهذا ما يجعل إستعمالها من الباب الضيق نظرا لعدم توفير إعتمادات مالية كافية تفي بالغرض المطلوب، ومن خلال قانون المالية لسنة 2022 تم فتح كتابات الخزينة لحساب تخصيص خاص المذكور، بهدف لتنمية مناطق أكثر تضررا من الفقر وهي مناطق الهضاب العاليا والجنوب: (القانون رقم 21-16)

- **حساب التخصيص الخاص رقم 302-145 "حساب بتسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز وتنمية مناطق الجنوب والهاب العليا "**

يهدف هذا الحساب لتمويل عمليات الإستثمار والتنمية البشرية وتطوير المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لذات المناطق، وتتمثل إيراداته ونفقاته فيما هو مبين في الجدول أدناه: (القانون رقم 21-16)

الجدول (05): تفصيل باب الإيرادات وباب النفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-145

في باب الإيرادات	في باب النفقات
– 300 مليار دج ناتج عن بواقي حسابات التخصيص الخاص تم إقفالها. – مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الإستثمار. – رصيد حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه "الحساب الخاص لتطوير مناطق الجنوب" – رصيد حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه "الحساب الخاص لتطوير مناطق الهضاب العليا" – مخصصات الميزانية الموجهة لتغطية النفقات المتعلقة بمشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية الدولة والممولة كليا أو جزئيا.	– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمار بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. – النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمار المسجلة قبل تاريخ 31-12-2016. – النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمار المسجلة قبل تاريخ 31-12-2021 في إطار حساب التخصيص الخاص لتنمية مناطق الهضاب العليا وحساب التخصيص الخاص لتنمية مناطق الجنوب. (القانون رقم 2000-02، 2000) – تمويل العمليات المسجلة قبل تاريخ 31-12-2021 بعنوان: ✓ تطوير مناطق الجنوب بمنح الأولوية للمشاريع المهيكلة. ✓ دعم الإستثمارات الإنتاجية في مناطق الهضاب العليا. ✓ اللجوء إلى التنمية البشرية عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا. – التمويل التكميلي أو الجزئي للنفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الإستثمار المسجلة قبل 31-21-2021 للبنى التحتية للحساب الملغى. – النفقات العمومية المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة ضمن أحكام المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المادة 180 من قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100.

➢ برامج التنمية للبلديات PCD

مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تواجهها الجماعات المحلية في الجزائر بإعتبار، أن ثلثي البلديات تعاني من العجز الدائم بسبب قلة نصيبها من الموارد الجبائية المباشرة والضرائب غير المباشرة التي تحققها المصالح الجبائية التابعة للدولة وكذا وقوعها ضمن أقاليم جغرافية تأثر سلبا على الموارد الذاتية المتاحة لها، لذا وضعت الدولة جهازا ماليا يعتبر من أهم الدعائم المالية للبلديات قصد خلق نوع من التنمية للمناطق الأقل نموا بهدف تحسين المستويات الضرورية لحياه الساكنة والتي تعبر عن أهداف البرنامج الهادفة كلها إلى المساهمة في محاربة الفقر وتتمثل هذه الأهداف في: (الطيب، 2006)

– تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تطوير مختلف الخدمات الأساسية المتمثلة في " التغطية الصحية، مستوى التعليم، تهيئة المحيطات الحضرية مكان تواجد السكن، مرافق النقل، الماء الصالح لشرب، توصيل الكهرباء والغاز وكذا تطوير البنية التحتية خاصة بالشبكة البلدية والولائية للطرقات وحتى الوطنية منها.

– المساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة "الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية".

– خلق نوع من التوازن في التنمية في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

– إشراك البلديات في عملية التنمية في إطار لامركزية التسيير المالي وإتخاذ القرار. (المرسوم التنفيذي رقم 98-227)

ويخضع توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرامج البلدية للتنمية لعدة إعتبارات تعمل على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وفيما يلي تفصيل قيم رخص البرامج والإعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة البرنامج:

الجدول (06):تفصيل رخص البرامج وإعتمادات الدفع المخصصة من ميزانية الدولة لفائدة برنامج تنمية البلديات (الوحدة: 1000دج)

السنة المالية	رخص البرنامج	إعتمادات الدفع
2015	100.000.000,00	100.000.000,00
2016	60.000.000,00	60.000.000,00
2017	35.000.000,00	35.000.000,00
2018	100.000.000,00	100.000.000,00
2019	100.000.000,00	100.000.000,00
2020	100.000.000,00	100.000.000,00
2021	100.000.000,00	100.000.000,00
2022	100.000.000,00	100.000.000,00

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية السنوية وقوانين المالية التكميلية للسنوات (من 2015 إلى 2022)

- **تحليل**

بالاستناد إلى معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا الحقيقة التي مفادها أن المخصصات النهائية لرخص البرامج وكذا إعتمادات الدفع المقدمة ضمن الميزانية العامة للدولة هي متساوية تماما وهذا ما يؤكد أن مشاريع PCD المبرمجة ذات طابع إستعجالي، إذ أن مدة إنجازها لا تتجاوز سنة مالية وهذا ما نلمسه في تخصيص إعتمادات الدفع للسنة المالية بنفس رخص البرنامج، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (02) :رخص البرامج وإعتمادات الدفع الخاصة ببرنامج تنمية البلديات (الوحدة: مليار دج)

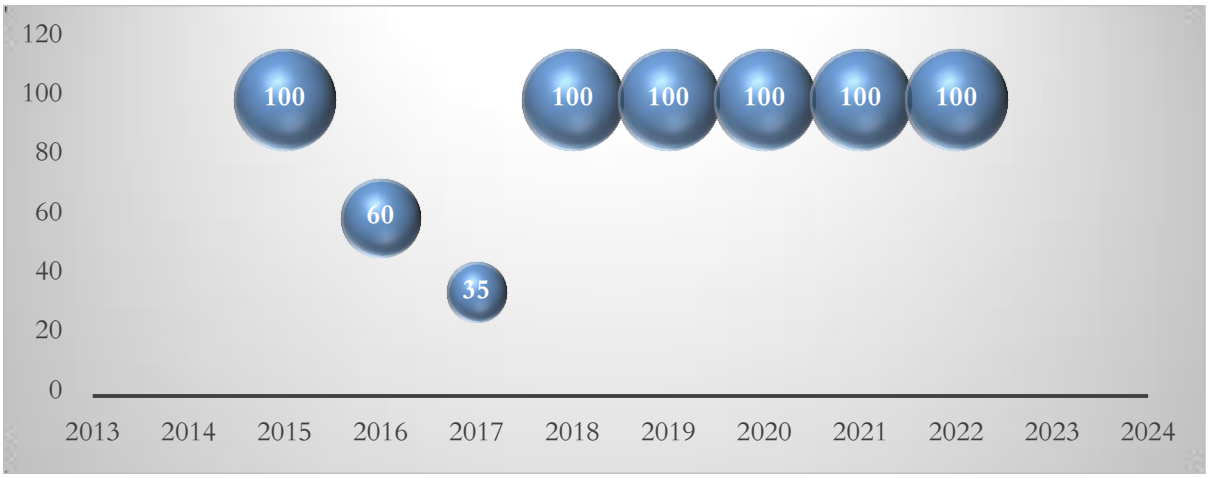

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

إن القصد العام من هذا التخصيص هو تفادي إعادة التقييم المشاريع قصد عقلنة تسيير المالية العومية وترشيدها بما يحقق أهداف المجتمع الضرورية.

كما نلمس إنخفاضا مفرطا في قيمة مخصصات رخص البرامج وإعتمادات الدفع خلال سنة 2016 بنسبة 40 % عن سنة 2015 وسنة 2017 بنسبة 65 % عن سنة 2015، وتراجع كبير في قيمة المخصصات النهائية لسنة 2017 هو يعود السبب للعجز المزانياتي المفرط الذي شهدته البلاد بداية من سنة 2014، إذ تشكل النفقات النهائية لسنة 2017 أدنى قيمة لها خلال المدة "2015-2022"، عكس الواقع المالي الذي كانت تعيشه البلاد في إطار الأريحية المالية الناجمة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

➢ برامج تنمية المناطق الفلاحية وترفية الريف وأثرها في محاربة الفقر

في إطار السياسات الإقتصادية الرامية لتحسين المستويات المعبشية للسكان وقصد خلق الإستدامة الإقتصادية، برمجت الجزائر مطلع سنة 2001 البرنامج الزطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDRA ، ويعتبر أهم برنامج لتمكين سكان الأرياف وتثبيتهم مع خلق تنمية فلاحية وإعتمادها بديل إقتصادي لقطاع المحروقات، وبالرغم من هذا البرنامج كانت بدايته قبل أكثر من 20 سنة إلا أن آثاره كانت إيجابية على مستويات الفقر والعمالة الدائمة والموسمية، حيث نلاحظ أن القطاع الفلاحي في الجزائر يستعب قرابة المليونين و 600 ألف ناشط في القطاع وبالتالي يعتبر أهم مستوعب للبطالة من سوق العمالة، إلا أنه يعاب على القطاع الفلاحة في الجزائر على أنه أكبر وعاء للعمالة غير الرسمية ومناصب الشغل غير الدائمة (العمال الموسميين).

- **أثر القطاع الفلاحي على العمالة**

بالرغم من حالات النزوح الريفي نحو المدن إلا أن اليد العاملة في مجال الفلاحة تبقى في تزايد مستمر وبوتيرة مستقرة خاصة خلال الفترة من 2014 إلى 2017، إلا أن معدل التطور في اليد العاملة في مجال الفلاحة عرف تراجعا بداية من سنة 2018، وهم ما يفسر بدخول المكننة في الفلاحة التي تعوض عددا معتبرا من اليد العاملة خاصة غير المؤهلة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (02): تطور عدد العاملين في المجالات الفلاحية والريفية خلال الفترة (2014-2020)

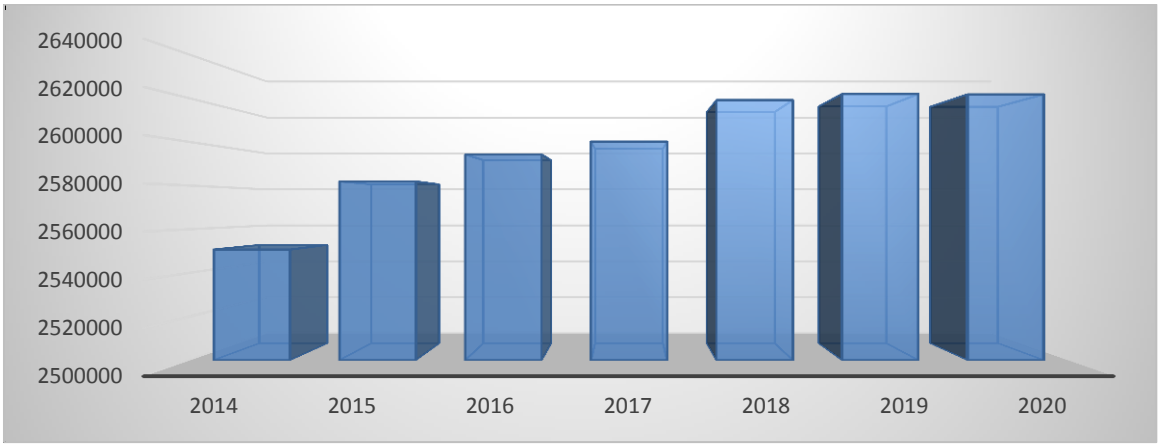

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاء والإستشراف.

الخلاصة

مع كل أزمة إقتصادية في الجزائر يعود الحديث عن الدعم الإجتماعي للدولة وإستنزافه المتواصل للخزينة العمومية، مما يستدعي ضرورة توجيهه نحو مستحقيه من الفئات الإجتماعية التي تحتاجه، وإذا كان كانت التحويلات الإجتماعية والبرامج التنموية الإقتصادية والإجتماعية قد ساهمت في شراء السلم الإجتماعي للبلاد خاصة في فترات الأريحية المالية (2001-2014)، فإن الأمر مختلف اليوم في ضل أزمة إقتصادية حرجة. إن إصلاحات المالية العمومية في الجزائر تسمو لبناء سياسة مالية لها أداء فعال في تسيير مختلف البرامج والإستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية الكفيلة بمحاربة ظاهرة الفقر على إختلاف أشكاله،كما هته الإصلاحات على ضرورة مراجعة مخصصات الميزانية العامة للدولة، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى مايلي:

-مخصصات الميزانية ساهمت في تخفيض معدل الفقر في الجزائر في إطار السياسات التشغيلية وبرامج الإعانات والمساعدات الإجتماعية كما أثبتت عدم تخلي الدولة عن الفئات الهشة من خلال تحويلات إجتماعية لفائدة الذين يعانون من آثر تراكمية لم تعاجها الدولة عبر برامجها الإنمائية، أبرزها الأثار الناجمه عن التضخم، إرتفاع معدلات البطالة، التوزيع غير العادل لبرامج التنمية والتأثير المباشر لجائحة كورونا (كوفيد 19) سنتي "2020 و 2021" على الإقتصاد الوطني الذي ظهرت مخلفاته السلبية بصفة مباشرة على مختلف الفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف.

-سياسة دعم الأسعار المنتهجة حاليا أحد أكبر العقبات أمام وصول الإعانات لمستحقيها الحقيقيين بما أن الدعم يمس كافة أنواع الطاقة والمواد الأساسية واسعة الإستهلاك، فهذا الدعم الإجتماعي هو في خدمة كل فئات المجتمع مما يكون عائقا أمام الإصلاحات الكبرى للمالية العمومية المبنية أساسا على سياسة ترشيد النفقات وعقلنة إستعمالها، ويكون عاملا تحفيزيا للبعض في تهريب الوقود والمواد الإستهلاكية المدعمة لدول مجاورة، فيساهم ذلك في فشل بعض مخصصات الميزانية العامة الموجهة لمجابهة الفقر والظواهر الأخرى المساهمة فيه.

-في ضل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، تعتبر معضلة التفاوت المفرط في مستويات الدخل بين الفئات ومشكل البطالة وكذا المنظومة الإجتماعية غير الفعالة، أهم عوامل تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر ، ومنه فإن محاربة ظاهرة الفقر تكون بعلاج مسبباتها الرئيسية.

-بما أن الفقر هو نتيجة تحصيل حاصل لعوامل عديدة فإن مجابهته والوقاية من آثاره السلبية ليست بالمستحيلة في حال وضعت الموارد المتاحة والجهود المبذولة في إطارها الصحيح، حينها يمكن القول أن القضاء على الفقر ليسا شعارا فقط.

الإحالات والمراجع

1. حافظ درية السيد،(2007) ،السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع- الاسكندرية، ص87.
2. *وكالة التنمية الإجتماعية* ADS، (2022)

https://ads.dz/index.html

CNES, (2008), Le rapport national sur le dévellopement- le programme des nations unis - CNES, Algerie.

DGT, Ministère des finances, (2000), Observation nationale de la pauvrète et l'éxclution sociale, DGT (France), P24.

3. تقرير حصيلة الديوان الوطني للإحصاء – ONS، (2008)، RGPH 2008 .
4. المرسوم التنفيذي رقم 10-227 المؤرخ في 04 نوفمبر 2010 المعدل والمتمم والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني ، الجريدة الرسمية العدد 68، المادة 01 و02.
5. القانون رقم 21-16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، *الجريدة الرسمية العدد 100* ، المادة 190.
6. القانون رقم 21-16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، *المرجع السابق*.

7. المرسوم التنفيذي رقم 22-85 المؤرخ في 27 فبراير 2022 المتعلقبكيفية تحويل عقود جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، *الجريدة الرسمية* العدد 11.

8. العالمي البنك، (2011)، تقرير الفقر في العالم

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overvie

9. القانون رقم 2000-02، المؤرخ في 27 يونيو 2000 المتضمن قانون الكالية التكميلي لسنة 2000. *الجريدة الرسمية العدد 37*.

10. القانون رقم 21-16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، *المرجع السابق*، المادة 180.

11. القرضاوي يوسف، (2008)، *مشكلة الفقر وكيف علاجها في الإسلام*، قسم فقه المعاملات بالقاهرة، مصر .

12. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، (2010)، التقرير المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب، الجزائر.

13. المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 المتعلق بإنشاءالوكالة الوطنية للتشغيل وتنضيمها وسيرها، *الجريدة الرسمية، المادة 07، 08، 09 منه* .

14. المرسوم التنفيذي رقم 08-126، المؤرخ في 19 آفريل 2008 المتعلق إنشاء و بتسسير الوكالة الوطنية للتشغيل، *الجريدة الرسمية العدد 22*.

15. المرسوم التنفيذي رقم 19-336، المؤرخ في 08 ديسمبر 2019 المتعلق بإدماج المستفدين من جهاز المساعة على الإدماج المهني وجهاز الأدماج الإجتماعي لحاملي الشهادات، *الجريدة الرسمية العدد 76*.

16. المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المؤرخ في 21 مارس 2020 يحدد تدابير الوقاية من وباء فيروس كورونا ومكافحته، *الجريدة الرسمية العدد 15*.

17. المرسوم التنفيذي رقم 22-85، المؤرخ في 27 فبراير 2022 يحدد شروط وكيفيات تحويل عقود جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي إلى عقود غير محددة المدة، *الجريد الرسمية العدد 27، المواد 03-07*.

18. المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 نوفمبر 1994 المعدل والمتمم، يتعلق بتعويضات الشبكة الإجتماعية، *الجريدة الرسمية العدد 71*

19. المرسوم التنفيذي رقم 98-227، المؤرخ في 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم. *الجريدة الرسمية العدد 51* .

20. الناجي كريم (2022) *مجلة الثقافات المغاربية*- من الفقر في العالم

/https://www.mapexpress.ma/ar/actualite

21. برنامج الألفية الثالثة، (*2021*)، *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* في محاربة الفقر

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html

22. درية السيد حافظ، (2007)، *السياسة الإجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر*، دار المعرفة الجامعية للطلع والنشر الأسكندرية، مصر.

23. عباس داود، (2018)، دور سياسات التنمية في الحد من الفقر، *كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير*، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، صفحة 32.

24. عبد الرحمان راوية، (2019)، *وكالة الأنباء الجزائرية*

https://www.aps.dz/ar/economie/41833.

25. علي هويدا، (2019)، الفقر والسياسات العامة في مصر، *المركز القومي للبحوث القومية، تقرير 2019، مصر، صفحة 10-14* .

26. أحمد إبراهيم العصر، (2014)، آثار الأزمة على عالم الفقر

/https://www.alukah.net/social/0/64845

27. فاضل جويد رائد، (2012)، *الأزمة المالية العالمية لسنة 2008*.

http:www.nahrainuniv.edu.iq/en/node/1863

28. كمال لحول ، و سمير لعيسوف، (2021)، تقييم سياسات دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الإقتصادية، *مجلة الإقتصاد والبيئة*. كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، صفحة 95.

29. سمير لعيسوف، (2021)، سياسة دعم الأسعار في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

30. الطيب ماطلو ، (2006)، دور المنتخب في التنمية، مجلة مجلس الأمة الجزائري، عدد ماي 2006، صفحة 126.

31. محمود خالد المسافر، (جانفي 1996)، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا إجتثاث الفقير في الوطن العربي، *مجلس الخبراء*، القاهرة، صفحة 12.

32. علي هويدا ، (2019)، *الفقر والسياسات العامة في مصر*، القاهرة للنشر، مصر.